

## قرارات

### وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

قرار وزارى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون

التأمين الاجتماعى الشامل

#### وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى

لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال

ومن فى حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى الشامل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢

لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات

والتأمين الاجتماعى ؛

وعلى قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد القواعد والشروط

اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨

لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٧ بإضافة فئة المتدرجين بمركز التدريب

المهنى لمرضى الجذام إلى الفئات المنصوص عليها فى المادة ( ٣ ) من القرار الوزارى

رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٨ بإضافة بعض خدام الكنيسة إلى الفئات المنصوص عليها في المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإضافة المتدربين من مرضى الدرن الملحقين بمراكز جمعية مكافحة التدرن إلى الفئات المنصوص عليها في المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر بإضافة المتدربين من مرضى الدرن الملحقين بمراكز جمعية مكافحة التدرن إلى الفئات المنصوص عليها في المادة (٣) من القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن الأحكام والشروط الخاصة بطوابع التأمين الاجتماعي ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر :

### الباب الأول

أداة ١ - في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

(أ) بالحساب : الحساب الخاص بالتأمين الاجتماعي الشامل المنشأ وفقا للمادة (٦)

من القانون .

(ب) بالمكتب المختص : مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي يقع في دائرته

نشاط المؤمن عليه .

ويعتبر مكتب القوى العاملة في حكم المكتب المختص في حدود الاختصاص

النحول له من وزير القوى العاملة والتدريب المهني بالاتفاق مع وزير التأمينات .

(ج) بالطوابع : طوابع التأمين الاجتماعي

ويقصد بغير ذلك من التعابير المدلول ذاته في قانون التأمين الاجتماعي الشامل

الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها .

## الباب الثاني

### في تحديد نطاق تطبيق القانون

مادة ٢ - يتحدد بيان فئات المنتفعين بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوائم المعاشات والتأمين الاجتماعى اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه المشار اليهم فى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وفقا لآتى :

( ١ ) العاملون المؤقتون فى الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضى الاستصلاح والاستزراع .

ويتصدد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عمالتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذى يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط .

( ٢ ) حائزو الأراضى الزراعية الذين تقل مساحة حيازاتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة .

( ٣ ) ملاك الأراضى الزراعية ( غير الحائزين لها ) ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة .

( ٤ ) ملاك المباني الذين يقل نصيب كل مالك فى ريعها عن مائتين ونحسين جنيها سنويا .

( ٥ ) العاملون فى الصيد لدى أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص .

( ٦ ) عمال التراحيل .

( ٧ ) صغار المشتغلين الحسب أنفسهم كالباعة الجائلين ومنادى السيارات وموزعى الصحف وماسحى الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين متى توافرت فى شأنهم الشروط الآتية :

( أ ) عدم مباشرة العمل فى مقر عمل ثابت وعدم استخدام عمال وذلك بالنسبة لمن

يباشرون نشاطهم فى المدن .

( ب ) عدم مباشرة العمل فى مقر عمل ثابت أو عدم استخدام عمال وذلك بالنسبة لمن

يباشرون نشاطهم فى القرى .

(٨) خدم المنازل ومن في حكمهم ممن يعملون داخل المنازل الخاصة سواء كانوا بالشهر أو باليومية .

(٩) أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشترط في هؤلاء جميعاً ألا يستخدموا عمالاً .

(١٠) المتدربون بمراكز التدريب المهني لمرضى الجذام .

(١١) المرتلون والقيدة وغيرهم من خدام الكنيسة غير الخاضعين لقانون التأمين الاجتياي على أصحاب الأعمال .

(١٢) الناقهون من مرضى الدرن الملاحقون بمراكز التدريب التابعة للجمعيات المختلفة لمكافحة الدرن .

واعتباراً من ١/٧/١٩٨٠ تخضع هذه الفئات لأحكام نظام التأمين الاجتياي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

مادة ٣ -- يعتمد على بطاقة الحالة المدنية لتحديد مهنة المؤمن عليه ، ويجوز للهيئة أن تعتمد في هذا الشأن على أى مستند رسمي آخر .

### الباب الثالث

#### في تسجيل المؤمن عليهم

مادة ٤ - لى كل مواطن من الفئات المنصوص عليها في المادة (٢) أن يتقدم الى المكتب المختص لطلب قيد اسمه في سجلات الهيئة ويحضر الطلب بمعرفة موظف الهيئة المختص على استمارة تعاد وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق .

مادة ٥ - تحرر استمارة القيد بخط واضح من أربع نسخ وترسل النسخة الأولى لرئاسة الهيئة والثانية إلى بنك القرية أو الجمعية التعاونية أو النقابة أو الرابطة التي قد يتبعها أو يتعامل معها المؤمن عليه بحسب الأحوال ، وتسلم الثالثة إلى المؤمن عليه وتستخدم النسخة الرابعة كسجل يتضمن بيانات المؤمن عليهم لدى المكتب المختص .

مادة ٦ - على المؤمن عليه أن يقدم عند طلب القيد المستند الدال على تاريخ ميلاده ويثبت ذلك بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجل المواليد أو صورة فوتوغرافية من البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية تطابق بياناتها على البطاقة الأصلية بمعرفة الموظف المختص مع التأشير على الصورة بما يفيد ذلك .

### الباب الرابع

#### في بطاقات التأمين

مادة ٧ - على الهيئة أن تعطى كل مؤمن عليه بطاقة تأمين ، وتعد بطاقة التأمين وفقا للنموذج رقم (٢) المرافق .

ويكتب على كل بطاقة رقم التأمين الثابت للمؤمن عليه في المكان المخصص لذلك .

مادة ٨ - تسرى بطاقة التأمين لمدة ثلاث سنوات وعند انتهاء مدتها يعطى المؤمن عليه بطاقة أخرى لمدة مماثلة وهكذا .

وترفق البطاقات التي انتهت مدتها بملف المؤمن عليه بعد التأكد من استيفائها للطوابع ومطابقة بياناتها على ما هو ثابت بسجلات المكتب المختص .

مادة ٩ - يؤدي المؤمن عليه اشتراكه عن طريق الطوابع الرسمية التي تصدرها الهيئة طبقا لأحكام قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ويعاد النظر في نماذج الطوابع المشار إليها كل خمس سنوات .

مادة ١٠ - على المؤمن عليه أن يحافظ على بطاقة التأمين الاجتماعية الخاصة به وأن يتولى لصق طابع التأمين الاجتماعي شهريا في المكان الخاص به .

وفي حالة اشتغال المؤمن عليه لدى صاحب عمل أو تعامله مع بنك القرية أو مع جمعية تعاونية فيتعين عليه تسليم بطاقته لأي منهم بحسب الأحوال للاحتفاظ بها ولصق الطوابع نيابة عنه في أول كل شهر وتحصيل قيمتها من مستحقائه لديهم .

وللمؤمن عليه أن يطلب في أى وقت من صاحب العمل أو الجمعية أو البنك الاطلاع على بطاقة التأمين الخاصة به للتأكد من مطابقة المبالغ المقتطعة منه لقيمة الطوابع التي تم لصقها بالبطاقة .

مادة ١١ - على صاحب العمل أو الجمعية أو البنك أن تعيد بطاقة التأمين الاجتماعي إلى المؤمن عليه في الحالات الآتية :

(أ) إنتهاء مدة البطاقة ليستبدلها ببطاقة جديدة مالم يقدم صاحب العمل أو الجمعية أو البنك بإجراء ذلك نيابة عن المؤمن عليه .

(ب) إنتهاء علاقة المؤمن عليه بصاحب العمل أو الجمعية أو البنك .

(ج) بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين .

(د) ثبوت عجز المؤمن عليه عجزا كاملا أو وقوع وفاته ، وتسلم البطاقة في حالة وفاة إلى أرملة المؤمن عليه أو أرشد أولاده .

مادة ١٢ - يتعين تقديم بطاقة التأمين الاجتماعي للمكتب المختص مستوفاة لطوابع التأمين الاجتماعي الواجب لصفها بها في الحالات الآتية :

(أ) عند إنتهاء مدة البطاقة وذلك للحصول على بطاقة جديدة .

(ب) عند تحقق إحدى الوقائع الموجبة لاستحقاق المعاش

(ج) عند طلب الهيئة الاطلاع على البطاقة ، على أن تخطر المؤمن عليه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٣ - في حالة فقد البطاقة يتعين على صاحب العمل أو الجمعية التعاونية أو بنك القرية أو المؤمن عليه بحسب الأحوال أن يخطر الهيئة فورا بواقعة الفقد على أن يبين بالإخطار ظروف فقدها .

وعلى الهيئة في هذه الحالة أن تسلم للمؤمن عليه بطاقة جديدة " بدل فاقد " . مقابل رسم مقداره خمسون قرشا على أن تلتصق بها طوابع عن المدة السابقة وتحمل قيمتها المؤمن عليه .  
وتحمل صاحب العمل أو الجمعية التعاونية ثمن هذه الطوابع إذا كان الفقد نتيجة لإهمال أي منهما

### الباب الخامس

في مستندات وإجراءات صرف الحقوق التأمينية

مادة ١٤ - على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو عن صاحب المعاش بحسب الأحوال تقديم المستندات الآتية للمكتب المختص في حالة حدوث إحدى الوقائع الموجبة لصرف المعاش :

(أ) بطاقة التأمين مستوفاة لطوابع التأمين الاجتماعي حتى نهاية الشهر السابق للشهر الذي تحقق فيه سبب الاستحقاق

(ب) طلب صرف المعاش على استمارة الصرف التي تعد وفقا للنموذج رقم (٣) المرافق  
(ج) شهادة وفاة المؤمن عليه في حالة استحقاق المعاش لوقوعها أو مستخرج رسمي  
منها .

(د) شهادة من أحد معاهد أو جهات التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول على درجة  
الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها تثبت التحاق مستحق المعاش  
من الأولاد المذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بها .

مادة ١٥ - على المكتب المختص في حالة طلب صرف المعاش للعجز الكامل - سواء  
بالنسبة للمؤمن أو المستحق بحسب الأحوال - بإحالة صاحب الشأن إلى الهيئة العامة للتأمين  
الصحي لإثبات حالة العجز مقابل رسم مقداره ٢٠ مليون يمتثل به الحساب المخصص لهذا التأمين .  
مادة ١٦ - في حالة التقدم بطلب صرف المعاش ولم يكن المؤمن عليه قد اشترك  
في التأمين حتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق فعلى المكتب المختص تحرير طلب الاشتراك  
من ثلاث نسخ على النموذج (١) المرافق ويرسل الأصل إلى المركز الرئيسي للهيئة، وترفق نسخة  
مع مستندات الصرف وتحفظ الثالثة بالمكتب المختص .

وبصرف المعاش في هذه الحالة اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف لمخصصوما  
من الاشتراكات المستحقة في الحدود وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون  
مادة ١٧ - إذا كان تاريخ بدء انتفاع المؤمن عليه بأحكام نظام التأمين الاجتماعي  
الشامل بعد ١/١/١٩٧٦ ولم يستكمل مدة ١٢ شهرا اشترك عند بلوغه سن الخامسة والستين  
فيتم صرف معاش الشيخوخة عند بلوغه هذا السن مع خصم الاشتراكات عن المدة المكتملة للمدة  
المشار إليها في الحدود ووفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون .

مادة ١٨ - على المكتب المختص صرف المعاش خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ  
تقديم المستندات إليه مستوفاة كما يلتزم بموافقة صاحب المعاش أو المستحقين بحسب  
الأحوال بطاقة صرف المعاش متضمنة البيانات الآتية :

( أ ) اسم صاحب المعاش أو المستحقين بحسب الأحوال وعنوان كل منهم .

( ب ) رقم ربط المعاش .

( ج ) قيمة المعاش المستحق .

( د ) المكتب الذي قام بربط المعاش .

- ( هـ ) جهة صرف المعاش دوريا وتحدد وفقا لطلب صاحب الشأن .  
( و ) تاريخ بدء الصرف الدورى للمعاش .  
( ز ) المبالغ المقتطعة من المعاش أو أسباب الاقتطاع مع تحديد نهاية اقتطاعها .  
وتعد هذه البطاقة وفقا للنموذج رقم ( ٤ ) المرافق .
- مادة ١٩ - تصرف المعاشات دوريا من مكاتب الهيئة أو من بنك ناصر الاجتماعى أو الهيئة العامة للبريد أو بنك القرية بناء على طلب صاحب المعاش أو المستحقين ويكون صرف المعاشات المستحقة شهريا ابتداء من يوم ٢٠ من شهر الاستحقاق ويجوز لجهة الصرف تعيين مواعيد للصرف بالنسبة لكل مجموعة ممن يصرفون معاشاتهم منها وذلك ما بين اليوم المذكور ونهاية الشهر .
- ويتم الاتفاق بين الهيئة وجهات الصرف المشار إليها على مقابل خدمات الصرف .
- مادة ٢٠ - يقدم طلب صرف نفقات الجنازة من أرملة المؤمن عليه أو أرملة صاحب المعاش بحسب الأحوال فإذا لم توجد يقدم الطالب من أرشد أولاده أو من أى شخص آخر يثبت قيامه بصرف هذه النفقات ويتعين اعتماد هذا الطلب من عمدة الناحية أو السلطة الإدارية المختصة التى تتبعها محل إقامة المتوفى بما يثبت صفة طالب الصرف .
- وترفق شهادة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال أو مستخرج رسمى منها بالطالب المشار إليه .
- مادة ٢١ - تسرى فى شأن الصرف الدورى للمعاشات الشهرية الأحكام المتبعة بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين المنتفعين بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه . وذلك بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه وأحكام هذه اللائحة .

## الباب السادس

### فى استثمار أموال الحساب

- مادة ٢٢ - يشكل مجلس إدارة الهيئة من بين أعضائه لجنة تسمى لجنة الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس وتختص بالمسائل المتعلقة باستثمار أموال الحساب وعلى الأخص ما يأتى :
- ( ١ ) اقتراح السياسة الاستثمارية لتلك الأموال فى إطار السياسة الاقتصادية للدولة .



(ب) وضع البرامج التنفيذية لاستثمار الأموال المذكورة في حدود السياسة التي أقرها المجلس وتبلغ هذه البرامج إلى مجلس الإدارة ووزارة التأمينات قبل تنفيذها .  
ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يعين في لجنة الاستثمار خبيراً أو أكثر في شئون الاستثمار للاستعانة بهم ، وتسجل آراء الخبراء في محاضر جلسات اللجنة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

- مادة ٢٣ - يجب توافر الشروط الآتية في مجال الاستثمار لأموال الحساب :
- (١) أن يكون الاستثمار في وسائل مضمونة لا تعرض رؤوس الأموال المستثمرة إلى خطر فقدها كلياً أو جزئياً .
  - (٢) أن يتحقق أكبر معدل ممكن لربح الاستثمار مع ضمان انتظامه ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصندوق على أمواله المستثمرة عن ٦٪ .
  - (٣) أن تساهم تلك الأموال بقدر الإمكان في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للؤمن عليهم دون الإخلال بشرطى الضمان ومعدل الربح .
  - (٤) ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف المعاشات .

### الباب السابع

#### أحكام عامة

مادة ٢٤ - على ممثل الهيئة في لجان التسنين استيفاء شهادة من مأمورية الضرائب العقارية المختصة تؤكد عدم سابقة تسجيل ساقط القيد ، وعليه استدعاء ساقط القيد أيضاً قبل موعد عرضه على اللجنة لمناقشته في جديده الأسباب التي أدت إلى إهمال تقدير سنه طوال الفترة حتى التقدم بالطلب وله أن يطلب منه تقديم أى من المستندات الاسترشادية الآتية :

- (١) قسائم الزواج .
- (٢) شهادات ميلاد أكبر الأبناء .
- (٣) شهادات التجنيد بالنسبة لطالب التسنين أو أبائه .
- (٤) أى شهادة رسمية أخرى تتصل بتحديد السن .

مادة ٢٥ - للهيئة ألا تعتمد بشهادة تقدير السن الصادرة من لجان التسنين في حالة عدم تمثيلها في اللجنة المختصة .

مادة ٢٦ - إذا اكتسب المؤمن عليه صفة أو التحق بعمل يدخل في مجال تطبيق أى من قوانين التأمين الاجتماعى فيتعين عليه تسليم بطاقة التأمين الخاصة به إلى المكتب المختص فى مقابل الحصول مجاناً على شهادة تمدد رقماً للنموذج رقم (٥) المرافق وتشتمل البيانات الآتية :

- (١) اسم المؤمن عليه .
- (٢) اسم المكتب المختص .
- (٣) مدة الاشتراك فى التأمين وفقاً لأحكام هذا النظام .
- (٤) رقمه الثابت .

كما يجوز تسليم البطاقة إلى صاحب العمل الجديد إذا كان تابعاً للقطاع العام أو الخاص ، وتسليمها إلى المكتب المختص مرفقاً بها الاستمارة الخاصة بالاشتراك عن العامل بالهيئة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

وتستخدم الشهادة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة فى إثبات مدة اشتراك المؤمن عليه بهذا النظام فى حالة عودته لأحكامه .

مادة ٢٧ - يراعى فى تسجيل المؤمن عليهم تقسيمهم إلى الفئات المشار إليها فى المادة (٢) ويتضمن التقرير السنوى الذى تعده الهيئة عن المركز المالى للسبب بياناً بالفئات المختلفة التى تم تغطيتها بالتأمين وعدد المؤمن عليهم من كل فئة .

مادة ٢٨ - يكون صرف المبالغ المحكوم بها نتيجة مخالفة أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ فى الأوجه التى تصرف فيها المبالغ المحكوم بها نتيجة مخالفة قانون التأمين الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ما

صدر فى ٧ دى الحجة سنة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٠)

دكتورة : آمال عثمان

(نموذج رقم «١»)

وزارة التأمينات  
لجنة العامة للتأمينات الاجتماعية  
طلب اشتراك  
طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠  
ختم المكتب

منطقة  
مكتب

رقم التأمين

اسم المؤمن عليه ( ثلاثى )

المهنة

النوع ( ذكر / ائى )

تاريخ وجوه الميلاد / / ١٩ / مركز / قسم

محافظة

رقم محل الإقامة : شارع

مركز / محافظة

بطاقة شخصية / رقم / سجل مدنى

محافظة

رقم القيد بالبطاقة العائلية / محل القيد

تاريخ بدء الاشتراك / / ١٩ / ختم أو بصمة أو توقيع العامل

أعد بمعرفة / / ١٩ / يعتمد ، مدير المكتب / / ١٩

تستوفى المربعات بمعرفة المكتب .

(نورخ رقم ١٩٨٣)  
 جمهورية مصر العربية  
 وزارة التأمينات  
 الخدمة العامة للتأمينات الاجتماعية  
 منطقة :  
 مكتب :  
 بطاقة تأمينية :  
 طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٣/١٩٨٠  
 رقم :  
 اسم المؤمن عليه :  
 تاريخ بدء الاشتراك :  
 تاريخ إصدار البطاقة :

بيانات الحالة المدنية  
 رقم البطاقة :  
 نوعها :  
 مكتب سجل مدني :  
 محافظة :  
 تاريخ الميلاد :  
 محل الميلاد :  
 النسوع :  
 المهنة :  
 محل ورقم القيد :  
 مدير المكتب :  
 ختم المكتب :  
 التاريخ ١٩ / /

أكتوبر	يوليو	أبريل
السنة الثالثة	السنة الثالثة	السنة الثالثة
نوفمبر	أغسطس	مايو
السنة الثالثة	السنة الثالثة	السنة الثالثة
ديسمبر	سبتمبر	يونيو
السنة الثالثة	السنة الثالثة	السنة الثالثة





شهادة

نشيد نحن الموقعين أدناه بأن البيانات الموضحة بهذا الطلب صحيحة وتمثل حيا  
ورثة المرحوم :

صحيحة

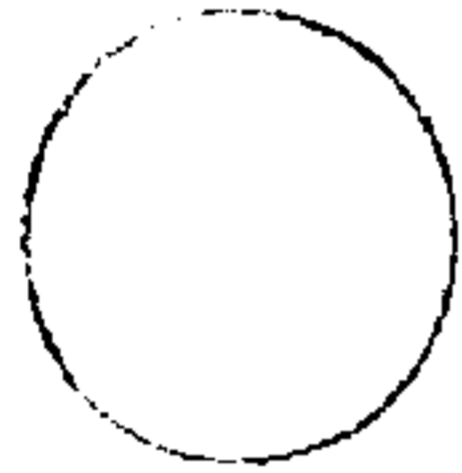
الاسم

التوقيع

الموقعان على هذا هما السيد

من العاملين بـ

خاتم شعار الجمهورية



رئيس المصاحبة  
( )

المستندات الواجب تقديمها مع طلب الصرف

- ( ١ ) بطاقة التأمين مستوفاة طوابع التأمين الاجتاعى الواجب لصحتها حتى نهاية الشهر السابق للشهر الذى تحقق فيه سبب الاستحقاق فى جميع الحالات .
- ( ٢ ) شهادة الوفاة أو صورة قيد وفاة أو مستخرج رسمى منهما فى حالات الوفاة .
- ( ٣ ) شهادة إدارية تثبت صفة طالب صرف مصاريف الجنائز فى حالات الوفاة .
- ( ٤ ) شهادة تدير العجز من الجهة الطبية المختصة فى حالات العجز .
- ( ٥ ) شهادة من المعهد الدرامى بالنسبة لئى من المستحقين من الأبناء الذكور وتجاوزا سن ٢١ تفيد قيده بصفتة منتظمة بأحد مراحل التعليم .

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

رقم

منطقة

مكتب

بطاقة معاش

طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

الاسم

العنوان

جهة صرف المعاش

تاريخ بداية الصرف الدوري للمعاش

صاحب المعاش	المبلغ المقتطعة		قيمة المعاش الشهرى	
	سبب الاستقطاع	المبلغ	لم يجبه	لم يجبه
لم يجبه				

مدير المكتب

رئيس قسم المعاشات

( )

( )

تعليمات

(١) يصرف المعاش دوريا اعتبارا من اليوم العشرين من كل شهر وحسب جهة الصرف ، و يعتبر هذا بمثابة إخطار بذلك .

(٢) نرجو إخطار مكتب الهيئة فورا بكل ما من شأنه إيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه .

(٣) فى - الاخطار عن الصرف فى المواعيد المشار إليها نرجو التوجه مباشرة الى جهة الصرف للتأكد من أن مستحقائكم قد اعيدت للهيئة .

(٤) يمكن اعتبار هذا الاخطار بيان رسمى بقيمة المعاش المستحق شهريا لتقديمه الى الجهات المختصة .



(نموذج رقم «٥»)

وزارة التأمينات

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

منطقة

مكتب

شهادة رقم

إثبات مدد اشتراك المؤمن عليه

طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠

اسم المؤمن عليه

رقم التأمين

شهر

سنة

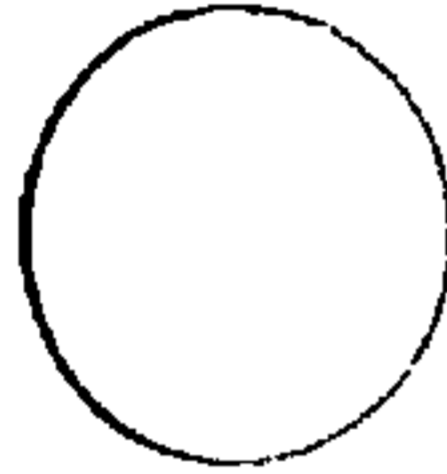
مدد الاشتراك في التأمين

وبالحروف مدة قدرها

تحريراً في ١٩ / /  
المراجع

ختم المكتب

مدير المكتب



محافظة القاهرة

قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٠

بشأن اعتماد مشروع تقسيم جمعية صقر قريش التعاونية بالمعادي

وكيل الوزارة للأسكان والتعمير

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعلقة للبناء والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى قرار محافظ القاهرة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات  
في مجال الإسكان والمرافق ،

وعلى المذكرة المقدمة من الإدارة العامة للتخطيط والتعمير بالمحافظة بشأن اعتماد مشروع  
تقسيم جمعية صقر قريش التعاونية بالمعادي وموافقنا عليها ؛